

العنف الأسري والدور المهني للخدمة الاجتماعية - دراسة نظرية -

د. مؤيد جمعة أبو حميدة- كلية الآداب- جامعة طرابلس

إيميل 79@mouaiedali@gmail.com

Domestic Violence and the Professional Role of Social Work - A Theoretical Study

Abstract

This research aims to analyze the phenomenon of domestic violence from a scientific and social perspective, in terms of its causes, types, and effects, with a focus on the professional role of social service practitioners in confronting it. The research demonstrated that domestic violence results from complex structural and cultural factors that require logical and integrated professional intervention. The results also revealed shortcomings in the legislative structure and weak institutional coordination, which calls for strengthening prevention programs and professional training, and empowering social workers to perform their roles effectively.

Keywords: Domestic Violence - Role - Social Work Profession

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل ظاهرة العنف الأسري من منظور علمي واجتماعي، من حيث أسبابه وأنواعه وأثاره مع التركيز على الدور المهني لممارسي الخدمة الاجتماعية في مواجهته، وقد بين البحث أن العنف الأسري ناتج عن عوامل بنيوية وثقافية معقدة تتطلب تدخلاً مهنيًا منطقيًا ومتكاملًا، كما كشفت النتائج عن قصور في البنية التشريعية، وضعف التنسيق المؤسسي، مما يستدعي تعزيز برامج الوقاية والتدريب المهني، وتمكين الاخصائيين الاجتماعيين من أداء دورهم بفاعلية.

الكلمات المفتاحية: العنف الاسري- الدور- مهنة الخدمة الاجتماعية

المقدمة:

تعدّ الأسرة اللبنة الأولى في بناء المجتمعات، فهي الحاضنة الأساسية التي تشكل شخصية الأفراد وتغرس فيهم القيم والمعايير الاجتماعية، ومع ذلك تواجه الأسرة في العصر الحالي العديد من التحديات والمشكلات، أبرزها العنف الأسري، الذي يعد ظاهرة اجتماعية معقدة تحمل في طياتها أبعادا نفسية واقتصادية وثقافية تؤثر سلبا على تماسك الأسرة واستقرارها، فالعنف الأسري ليس مجرد سلوك عدواني يمارسه أحد أفراد الأسرة تجاه الآخر؛ بل هو انعكاس لتفاعلات اجتماعية مختلفة تتبع من عدة

عوامل متداخلة، منها: الضغوط الاقتصادية، والنزاعات الثقافية، وغياب الوعي المجتمعي. وتمثل هذه الظاهرة تهديداً خطيراً لسلامة الأفراد نفسياً واجتماعياً، وهذا ما يستدعي تضافر كل مؤسسات المجتمع العلمية والعملية وتدخلاً مهنياً واعياً وفعالاً، لبناء أسرة سوية ومجتمع متماسك، وبما أن الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تسعى لمساعدة الأفراد الجماعات والمجتمعات على حل مشكلاتهم وأشباع احتياجاتهم وتنمية قدراتهم، إذا لها دوراً محورياً في معالجة مشكلات الأسرة من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز قدرات الأفراد والأسر على التكيف مع الضغوط الاجتماعية، فهي تستند في تدخلها الي أطر نظرية ومنهجيات علمية تسعى لفهم الاسباب الجوهرية للعنف الاسري وتقديم الحلول الفعالة لمعالجة آثاره والحد منه.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تعد ظاهرة العنف الأسري من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تتسم بتعقيدها وتداخل أبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت تشكل تهديداً مباشراً لوظائف الأسرة كبيئة طبيعية لرعاية الأفراد ودعمهم. ويتجلى هذا التهديد في الأضرار العميقة التي تلحق بالأفراد المتعرضين للعنف، سواء كانت جسدية أو نفسية أو اجتماعية، مما يؤدي الي تفكك العلاقات الاسرية وتراجع الاستقرار المجتمعي.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة سواء من خلال سن القوانين ووضع السياسات والبرامج والقيام بالدراسات والبحوث، إلا أن معدلات العنف الاسري ما زالت في تزايد، كنتيجة للعديد من المتغيرات المجتمعية المتمثلة في تطور الحياة العصرية وتغيرها وما صاحبها من تحولات وتغيرات في كافة مجالات الحياة، ما يكشف عن فجوات كبيرة في فهم أبعاد الظاهرة، إضافة الى محدودية فاعلية التدخلات المهنية المختلفة للحد منها، وهذا يتطلب دوراً مهنيًا متخصصاً لعلاج هذه الظاهرة، نظراً لأهميتها وخطورتها وما يحيط بها من كتمان وغموض نظراً لخصوصية الأسرة، فالإمام بها وفهم حجمها وتحليل أبعادها والوقوف على الاسباب الكامنة وراء استفحالها، أصبح ضرورة قسوة.

وهذا الامر يتطلب تسليط الضوء لمعرفة دور مهنة الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية علمية مختصة في مساعدة الافراد لحل مشكلاتهم وأشباع احتياجاتهم وتنمية قدراتهم، في كيفية التعامل مع ظاهرة العنف الاسري التي باتت توارق كافة المجتمعات. وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل الرئيسي:

ما هو العنف الاسري وما دور مهنة الخدمة الاجتماعية في الوقاية منه وكيفية التعامل مع آثاره. ؟

ومنه تتفرع الأسئلة التالية ؟

- 1- ما الاسباب والعوامل المؤدية الى العنف الأسري ؟
- 2- ما الآثار المترتبة على العنف الاسري ؟
- 3- ما الدور المهني الخدمة الاجتماعية في الوقاية من العنف الاسري ومعالجته ؟

أهداف البحث:

- 1- التعرف على الاسباب والعوامل المؤدية الى العنف الأسري.
- 2- التعرف على الآثار المترتبة على العنف الاسري.
- 3- التعرف على الدور المهني الخدمة الاجتماعية في الوقاية من العنف الاسري ومعالجته.

أهمية البحث:

- 1-يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعنف الأسري ودور مهنة الخدمة الاجتماعية.
- 2-يبرز أهمية التخصص المهني للخدمة الاجتماعية في معالجة قضايا مجتمعية حرجة.

مصطلحات ومفاهيم البحث:

1-العنف الأسري: العنف الاسري " هو سلوك أو فعل متعمد يقصد به إلحاق الأذى والضرر الجسدي أو النفسي، وموجه نحو فرد أو أكثر من افراد الأسرة وعادة ما يكون موجهاً من الافراد الاكثر قوة نحو الافراد الأقل قوة في الاسرة كالأطفال والانات" (محمود، 2008، ص20)، ويعرفه قاموس الخدمة الاجتماعية بأنه "السلوكيات العدائية والعدوانية بين افراد الأسرة والتي ينتج عنها جروح أو اذى أو اذلال، وبعض الاحيان يؤدي للوفاة، وهذه السلوكيات ربما تشمل الاساءة البدنية وتحطيم الممتلكات والحرمان من الاحتياجات الاساسية (السكري، 1999، ص23)

ويعرف اجرائيا بأنه أي سلوك عدواني يصدر من أحد أفراد الأسرة تجاه فرد آخر بهدف السيطرة أو الإيذاء، سواء كان نفسياً أو جسدياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً.

2-الدور المهني: الدور المهني " هو مجموعة من المسؤوليات والمهام التي يتوقع من الفرد القيام بها في إطار مهنته، بالإضافة إلى المعايير الاخلاقية والسلوكية التي تنظم أداءه وتفاعله مع الاخرين" (خالط، 2018، ص77) ، ويعرف كذلك في الخدمة الاجتماعية" بأنه الانشطة والوظائف التي يؤديها الاخصائي الاجتماعي في سياق

التعامل مع الافراد والاسر، والمجتمعات لحل المشكلات الاجتماعية وتحقيق التغيير الإيجابي". (حامد، 2012، ص178)

ويعرف اجرائيا ، بأنه : مجموعة من المهام والمسؤوليات والسلوكيات التي يتوقع من الفرد أداءها داخل إطار مهنته، ويعتمد على مجموعة من المعايير والاخلاقيات والقواعد التنظيمية المتبعة في المهنة، ويشمل الدور التفاعل مع الافراد والبيئة العملية، وينفذ بناء على معارف ومهارات تخصصية، مع الالتزام بالمعايير المعنية التي توجه الاداء الفردي والجماعي في سياق العمل.

3- **مهنة الخدمة الاجتماعية:** الخدمة الاجتماعية هي "مهنة إنسانية تهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والأسر والمجتمعات من خلال التدخلات المهنية التي تساعد على معالجة المشكلات الاجتماعية وتعزيز التكيف الاجتماعي". (المرجع السابق، ص222)، وتعرف كذلك بانها "أنشطة مهنية لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتنمية قدراتهم وامكانياتهم لا داء وظائفهم الاجتماعية وتحسين أوضاعهم لتحقيق أهدافهم" (أحمد، 2006، ص85) وتعرف اجرائيا بأنها: مهنة انسانية تجمع بين المعرفة الأكاديمية والمهارات المهنية والمبادي الاخلاقية للتعامل مع القضايا الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالفرد والاسرة والمجتمع، مثل الفقر والعنف والادمان والبطالة وغيرها ويقوم بممارستها اخصائيون اجتماعيون معدون اعداداً نظرياً وعملياً يعملون في مختلف المؤسسات.

المبحث الاول- العنف الاسري مفهومه وانواعه وأسبابه وأثاره:

أولاً- مفهوم العنف الأسري:

العنف الأسري ظاهرة اجتماعية معقدة تعددت تعريفاتها ومفاهيمها نظراً لتداخل أبعادها النفسية والاجتماعية والثقافية والقانونية. فهو يمثل أحد أشكال السلوك العدواني الذي يحدث داخل إطار الأسرة، مما يهدد استقرارها وأمن أفرادها، ونظراً لأهمية هذا المفهوم في سياق البحث، سيتم تسليط الضوء على بعض التعريفات المختلفة لفهم أبعاده المتعددة.

1. **التعريف القانوني للعنف الأسري:** يعرف العنف الأسري من المنظور القانوني "بانه فعل ينتهك حقوق الإنسان الأساسية ويمارس ضمن العلاقات الأسرية، مما يؤدي إلى الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو الاقتصادي". (خائن، 2004، ص29)، ويعرف ايضاً بانه "الاعتداء البدني أو النفسي الواقع على الاشخاص، والذي يحدث تأثيراً أو ضرراً مادياً أو معنوياً مخالفاً للقانون ويعاقب عليه القانون ، وتعرفه الامم المتحدة بانه أي عمل او تهديد بالعنف يرتكب داخل الأسرة ويؤدي الى اذى جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي لأحد أفرادها، ويشمل ايضاً الافعال التي تهدف الى السيطرة

أو الاكراه أو الحرمان من الحقوق الأساسية، ويخضع للمساءلة القانونية وفقاً للتشريعات الوطنية والدولية" (handK,2019)

2. **التعريف النفسي للعنف الأسري:** تعرفه الجمعية الأمريكية لعلم النفس بأنه: "شكل من أشكال التفاعل السلبي بين أفراد الأسرة، حيث يلجأ أحد الأطراف إلى السيطرة من خلال الإكراه النفسي أو الإيذاء العاطفي. يؤدي هذا السلوك إلى اضطرابات نفسية، مثل: القلق والاكتئاب وتدهور العلاقات الأسرية" (Understanding,2020)، وتعرفه- أيضاً- سميحة نصر بأنه: " فعل يبالغ في السلوك العدائي أو العدوانى يترتب عليه ارسال مؤثرات مقلقة أو مدمرة تحدث أذى نفسي أو فيزيقي أو مادي في الموضوع" (الخولي،2006،ص42)

3. **التعريف الاجتماعي للعنف الأسري:** هو "ظاهرة اجتماعية تعكس عدم تكافؤ الأدوار داخل الأسرة، حيث يستخدم أحد الأطراف السيطرة من خلال الإيذاء الجسدي أو النفسي، ويتأثر هذا السلوك بالعوامل الثقافية، الاقتصادية، والتربوية" (m .p,2008) ، ويعرفه مصطفى التير بأنه "الأفعال التي يقوم بها أحد أعضاء الأسرة أو العائلة وتلحق ضرراً مادياً أو معنوياً أو كليهما بعضو اخر في نفس الأسرة أو العائلة، ويعني هذا بالتحديد الضرب بأنواعه وحبس الحرية والحرمان من الحاجات الأساسية، والارغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد والطرده والتسبب في اعاقه او قتل" (التير،1997،ص122)

ثانياً- أنواع العنف الاسري:

يتسم العنف الأسري بتنوع أشكاله واساليبه التي تتراوح بين الاذى الجسدي والنفسي والاجتماعي وكذلك الاقتصادي، وصولاً للعنف الجنسي ولا يقتصر تأثير هذه الظاهرة أو المشكلة على الضحايا المباشرين، فقط بل يمتد إلى جميع أفراد الأسرة، مسبباً مشكلات نفسية وسلوكية عميقة قد تؤدي الى تفكك العلاقات الاسرية.

عليه فإن تحديد أنواع العنف الأسري وتصنيفه يعد ضرورة لفهم دور المشكلة وأبعادها. لذلك سنقوم بتحديد الانواع الرئيسية للعنف الاسري، مع استعراض الاشكال المختلفة التي يتم من خلالها ممارستها، بهدف تقديم رؤية شاملة لهذه الظاهرة.

1. **العنف الجسدي:** يعد العنف الجسدي من أكثر أنواع العنف وضوحاً، حيث يتمثل في استخدام القوة الجسدية لإلحاق الأذى بأحد أفراد الأسرة. ، ومن أشكاله: الضرب، الركل، الحرق، الخنق، استخدام أدوات لا حداد إصابات.

2. **العنف النفسي أو العاطفي:** يتجسد هذا النوع في استخدام سلوكيات تهدف إلى التحكم أو الإيذاء النفسي للفرد، من خلال الافعال المؤثرة بصورة سلبية على نفسية الشخص المعنف دون أثار جسدية احياناً، الا أنه تترك الأما بالغاً يفوق جميع الاثار فهي تصل

للعقول والقلوب وتدمر العواطف وتقتل الحب، وتشوه نظرة الفرد فتقل ثقة لنفسه وتوتر على شخصيته وتفاعله داخل أسرته فترة طويلة فتقل ثقة الفرد بنفسه، (سيفر، 2004، ص253). ومن أشكاله: الإهانة اللفظية، التهديد، التحقير، العزل، والاشهار بالذنب.

3. العنف الجنسي: يشمل أي سلوك جنسي قسري أو غير مرغوب به داخل الأسرة، فهو فعل يرتكب بالإكراه أو التهديد أو استغلال ضعف الضحية، سواء كان ذلك لفظياً أو جسدياً أو نفسياً. ومن أشكاله: الاغتصاب الزوجي، التحرش الجنسي، الاستغلال الجنسي، فرض ممارسات جنسية دون رضا، والاعتداء الجنسي. (الشامي، 2018، ص34)

4. العنف الاجتماعي: يرتبط بعزل الضحية عن المحيط الاجتماعي وتحجيم علاقاتها، من خلال فرض القيود على حرية أحد أفراد الأسرة، وكذلك منعه من التفاعل مع الآخرين بطريقة تضعف استقلاليتها الاجتماعية وخاصة علاقتهم بالمجتمع الخارجي، ومن أشكاله: منع الفرد من زيارة الاصدقاء أو العائلة، التحكم في الانشطة الاجتماعية، فرض قيود على التواصل، التحكم في القرارات الشخصية، منع المرأة من العمل والتعلم، الزواج القسري، التمييز بين أفراد الأسرة.

5. العنف الاقتصادي: يرتبط بالتحكم أو الحرمان لأحد افراد الاسرة من الاستقلالية الاقتصادية، فهو السلوك الذي يهدف الى السيطرة على الموارد المالية للأسرة بطريقة غير عادلة، ومن أشكاله: التحكم في الموارد المالية للأسرة، الحرمان من العمل للزوجة او الابناء، استغلال الدخل المالي لأحد أفراد الاسرة، التمييز في توزيع الموارد المالية داخل الاسرة، الافتقار المتعمد والاهمال المالي، الاستحواذ على دخل الضحية وتركها دون دعم مالي.

6. الاهمال: يعد أحد أخطر انواع العنف، فهو يعني ضعف الاسرة في عدم تامين وتلبية الاحتياجات الاساسية لافرادها، مما يؤثر سلبا على صحتهم النفسية والصحية والاجتماعية، وإن لم يكن غير مقصود أحياناً، لكنه يترك تأثيرات عميقة على الضحايا، وخاصة الاطفال وكبار السن، ومن أشكاله: الاهمال الجسدي في عدم توفير الطعام، الحرمان من الرعاية الصحي، عدم توفير التعليم أو الحماية، الاهمال العاطفي فقد يشعر الضحية بعدم الشعور بالحب و الامان داخل الاسرة بتجاهل مشاعره ومشاكله العاطفية، والاهمال الاجتماعي بترك احد أفراد الاسرة دون توجيه مما يجعله معزولاً وغير قادر على بناء علاقات صحية. (الشريف، 2021، ص79)

ثالثاً- أسباب العنف الأسري:

يعد العنف الاسري ظاهرة معقدة ومتداخلة ومتشابكة، فهي نتاج مجموعة من العوامل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، فهو ليس سلوكا منفصلا أو مستقلا بل هو نتيجة تفاعل عدة متغيرات تؤثر في بضعها البعض فينتأثر بها الفرد والاسرة معاً. عليه ومن خلال ما سبق نحن في حاجة الى تحليل دقيق لأبرز أسباب العنف الاسري.

1 . الأسباب النفسية والسلوكية:

أ. **أضراربات الشخصية والمشكلات النفسية:** يعتبروا الاشخاص الذين يعانون من اضراربات نفسية هم غير اسويا أسريا واجتماعيا، فقد اظهرت العديد من الدراسات بأن الافراد الذين يعانون من اضراربات نفسية مثل اضراربات الشخصية، أو اضراربات السيطرة على الانفعالات، هم أكثر عرضة لممارسة العنف داخل الأسرة. (عبد الرحمن، 2018، ص58) **بالإدمان على المخدرات:** أن تعاطي المخدرات والادمان عليها يزيد من احتمالات التصرفات السيئة لدى الانسان والقيام بالسلوك الغير واعى، ذلك مسبباً في التصرفات العنيفة داخل الاسرة، فالإدمان يؤدي إلى تغيرات في كيمياء الدماغ تقلل من القدرة على ضبط النفس، مما يجعل الشخص أكثر اندفاعا وعنفاً، وكذلك المشكلات المالية والاجتماعية التي يسببها داخل الاسرة، مما يخلق بيئة اسرية متوترة تسهم في زيادة العنف وانتشاره.

2 . الأسباب الاجتماعية والثقافية:

أ. **القيم الثقافية والتنشئة الاجتماعية :** تؤثر القيم والتقاليد الثقافية في تشكيل السلوك وممارسة العنف الاسري، حيث ترى بعض المجتمعات بأن العنف والشدة المفرطة وسيلة مقبولة لضبط السلوك والتربية، فالثقافة الذكورية عند بعض الافراد تعزز العنف ضد النساء باعتباره حق مشروع لدى الرجل في تأديب الزوجة او البنات، وان التربية الصارمة أو المتشددة والعقاب البدني وخاصة للأطفال يجعلهم أكثر عرضة لان يصبحوا عنفين عند الكبر، فالثقافة المجتمع دور مهم في التأثير والتأثر لدى افراده بالقيم الضمنية الخاصة بالأسرة ومفهوم التنشئة والتربية.

إذا فالبيئة الاجتماعية التي يسودها العنف والصراعات الدائمة تساهم في خلق أفراد عدوانين، مما يؤدي الى انتشار العنف داخل الاسرة، كما أن التنشئة غير السليمة والتعرض للعنف في الصغر يسهمان في إعادة إنتاجه في المستقبل. (الجوهري، 2018، ص44) عليه فان التفكك الأسري وانعدام التواصل بين أفراد الاسرة يؤدي الى غياب التفاهم ما يزيد من حدة النزاعات والتي تتطور الى العنف الجسدي أو اللفظي.

ب - تدني المستوى التعليمي والوعي: يرتبط انخفاض المستوى التعليمي بزيادة معدلات العنف الأسري، حيث يقل الوعي بالمفاهيم والطرق واساليب التنشئة الاسرية والتربية أي البدائل السليمة لحل المشكلات، فالوعي والفهم والتعليم يمكن الافراد من التعبير عن مشاعرهم واحتياجاتهم بدون اللجوء للعنف، وكذلك عندما يكون الضحية ذو ثقافة بسيطة وتعليم ضعيف لا يستطيع أن يتخذ الموقف والقرار الصائب للدفاع عن نفسه وحقوقه.

3. الأسباب الاقتصادية: تعتبر الضغوط المالية، والفقر، وانخفاض الدخل، والبطالة وعدم الاستقرار الوظيفي، من العوامل الرئيسية للعنف الاسري، فالأوضاع الاقتصادية المتردية تؤدي الى زيادة العنف الاسري بسبب الضغوط النفسية التي يفرضها الفقر والبطالة والحاجة فالشخص العاطل يشعر بالعجز والضغط الاجتماعي، وكذلك الانخفاض الدخل الذي يؤدي الى مشاحنات أسرية مستمرة حول الموارد المالية، مما يرفع مستويات التوتر والعنف، عليه من خلال ما سبق تعتبر الاسرة التي تعاني من عدم الاستقرار المالي وتدني المستوى الاقتصادي، هي أكثر عرضة للعنف، حيث يزداد الشعور بالإحباط والدونية والعدوانية.

4. تأثير وسائل الإعلام: إن وسائل الاعلام تؤثر بشكل كبير على سلوك الافراد، فتعرض الاطفال والمراهقين بشكل مستمر ومتكرر للمحتويات العنيفة، سواء من خلال مشاهدة الافلام أو من خلال الالعاب الالكترونية يجعلهم أكثر عرضة لاكتساب سلوكيات عدوانية. وهذا ما تؤكد دراسة الموسوي بأن وسائل الاعلام التي تروج للعنف، سواء في الدراما أو البرامج المختلفة، تساهم في تطبيع العنف داخل الاسرة والمجتمع، مما يؤدي إلى قبوله كوسيلة مشروعة لحل النزاعات لحل النزاعات الأسرية. (الموسوي، 2022، ص57)

عليه تعتبر وسائل الاعلام عامل مهم في تعزيز العنف من عدمه وذلك من خلال البرامج التي يتم تقديمها، والتي يتم مشاهدتها والاهتمام بها من قبل الأسرة وأفرادها، وخدا ما يحتاج وينتظ الدور الرقابي من الدولة والمجتمع واولياء الامور في كل أسرة.

5. الأسباب القانونية والتشريعية: يعتبر غياب التشريعات الرادعة أو عدم تطبيقها بصرامة وحزم، هي بمثابة ثغرات قانونية ومبرر لاستمرار العنف بدون عواقب حقيقية للجناة، مثلا على ذلك القوانين التي لا تجرم العنف الزوجي تشجع عل استمراره، كما أن عدم وجود اليات حماية فعالة ومراكز اهتمام ودعم قانوني واجتماعي واقتصادي يجعل الضحايا مترددين في الابلاغ عن العنف وخاصة الأسري. (السيد، 2019، ص98)

واهما من ناحية اجتماعية في ضعف تطبيق القوانين في بعض المجتمعات يجعل العنف مقبولاً اجتماعياً ولا يتم التعامل معه بجدية.

رابعاً- الآثار المترتبة عن العنف الأسري:

إن العنف الأسري كظاهرة خطيرة في المجتمع يترتب عليه العديد من العواقب الوخيمة تؤثر على الأفراد والأسرة والمجتمع بشكل عام، حيث تؤكد العديد من الدراسات بأن هذه الظاهرة تؤدي تدمير العلاقات الأسرية، وتؤثر على الصحة النفسية والجسدية للأفراد، كم تساهم في تفشي العديد من المشكلات الاجتماعية. وفيما يلي تحليل تفصيلي لابرز هذه الآثار:

1. الآثار الاجتماعية والتربوية: يوتر العنف الأسري على العلاقات الاجتماعية فيؤدي إلى اضطرابات في البيئة العائلية والمجتمعية، ومن أبرز التأثيرات الاجتماعية التفكك الأسري وزيادة معدلات الطلاق، وهذا ما يؤكد العنزي بأن " العنف الأسري هو أحد العوامل الأساسية وراء ارتفاع نسب الاطلاق، حيث تعاني الأسر المعنفة من ضعف في الترابط الأسري وتدهور في العلاقات الزوجية. (العنزي، 2019، ص77)، وكذلك الانحراف السلوكي والجريمة لا تقل تأثراً، فالأطفال الذين ينشؤون في بيئات عنيفة يكونون أكثر عرضة لتبني سلوكيات عدوانية وانحرافيه مثل تعاطي المخدرات والانخراط في السلوك الإجرامي في المستقبل، وذلك نتيجة للبيئة الأسرية الغير سوية. (الهاشمي، 2019، ص198) ، فالعنف يؤدي الى انعدام الثقة بين أفراد الأسرة، مما يخلق بيئة مشحونة بالتوتر والعداء، فهو يؤثر بشكل مباشر على كل أفرادها بنسب متفاوتة، فانه يسبب لهم صعوبة التكيف الاجتماعي، لأن الضحايا المعنفين يعانون من ضعف في المهارات الاجتماعية وصعوبة في بناء علاقات سليمة، مما يؤثر في قدرتهم على التفاعل مع المجتمع بطريقة صحية وسليمة، فيؤثر سلبا على الاستقرار الاجتماعي.

2. الآثار النفسية: يترك العنف الأسري في كثير من الأحيان آثارا نفسية عميقة على الأفراد، سواء كانوا ضحايا مباشرين أو شهوداً عليه داخل الأسرة، وهذا ما تؤكد دراسة حجازي بأن الاطفال الذين يتعرضون للعنف في سن مبكرة يعانون من اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب، ما يؤثر على نموهم العاطفي والنفسي بشكل سليم. (حجازي، 2010، ص92)، فيعتبر القلق والاكتئاب من أبرز الآثار النفسية للعنف الاسري، وكذلك فقدان الثقة بالنفس، والعزلة والانطواء، كل هذه الآثار تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كامل أفراد الأسرة سواء كانوا أطفالاً أو نساء أو حتى الرجال، مما يؤدي إلى اضطرابات نفسية تستمر لسنوات بعد انتهاء التعرض للعنف. وهذه تعتبر مؤشرات

خطيرة ذات دلالة على وجود أسرة غيرة سوية تنتج لنا أفراداً عاجزين عن القيام بأدوارهم في المجتمع بالشكل المطلوب، وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات، بأن الافراد الذين ينشئون في بيئة اسرية عنيفة يكونوا أكثر عرضة لنوبات الهلع والتوتر والقلق المستمر، مما يؤثر على قدراتهم على التعامل مع التحديات اليومية والحياتية بفاعلية. (الغامدي، 2019، ص94)

3. الآثار الجسدية والصحية: العنف الأسري يؤدي إلى العديد من المشكلات الصحية تتراوح بين الإصابات الجسدية الفورية والمضاعفات الصحية طويلة الأمد، ومن أبرز التأثيرات الجسدية للعنف للإصابات الجسدية الحادة المتمثلة في الكدمات والكسور والجروح العميقة. (الساعدي، 2021، ص156) ، وهي أكثر الاصابات شيوعاً، وخاصة لدى النساء والاطفال، مما يتطلب تدخلاً طبياً عاجلاً لعلاج ضحية العنف، و- أيضاً - هناك العديد من الامراض المزمنة الناتجة عن التوتر، وكذلك الاضطرابات المناعية والهضمية، فالأفراد الذين يتعرضون للعنف المنزلي بشكل متكرر يصبحون أكثر عرضة للإصابة بأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم، والسكري، وضعف المناعة نتيجة الإجهاد المزمن.

عليه فان العنف الاسري يسبب اثاراً جسدية وصحية خطيرة تتراوح بين الاصابات والاعاقة الدائمة وقد تصل الى الواء فإهمالها وعدم وضع خطط وبرامج واستراتيجيات للحد منها ومواجهتها يزيد الوضع سوءاً وخطورة للأسرة والمجتمع.

4. الآثار الاقتصادية: العنف الأسري لا يؤثر فقط على الأفراد بل يمتد ليشكل عبئاً اقتصادياً على الأسرة والمجتمع بأسره، ومن أبرز التأثيرات الاقتصادية، تكاليف العلاج والرعاية الصحية للمعتفين من أفراد الأسرة، فتنطلب الإصابات الجسدية والنفسية الناتجة عن العنف الاسري تكاليف علاجية مرتفعة، مما يشكل ضغطاً على الانظمة الصحية ويؤثر على الاقتصاد الكلي للأسرة والمجتمع. وكذلك من الآثار ايضا انخفاض الانتاجية في سوق العمل، لان العنف الاسري يؤدي إلى ارتفاع معدلات الغياب عن العمل، وضعف الاداء المهني، والانقطاع عن العمل بشكل دائم، كل هذا يؤثر سلباً على إنتاجية الأفراد والمؤسسات والدولة. (القحطاني، 2021، ص211) ، حتى ارتفاع نسبة البطالة والتشرد لهم النصيب في هذه الآثار الناجمة عن العنف الاسري فيطبيعة الحال عن تعرض الفرد للعنف او وجوده في بيئة أسرية متوترة وغير سوية يصعب عليه استكمال تعليمه أو القيام بعمله بالشكل المطلوب، وهذا بدوره ينتج لنا البطالة وصعوبة العمل، وكذلك التشرد سوء نتيجة الفقر او الهروب لإيجاد مكان امن اقتصادياً ونفسياً واجتماعياً،

أدا العنف الاسري يسبب خسائر اقتصادية تؤثر على الأفراد والمجتمع، ما يؤكد حاجتنا الماسة لوضع سياسات للحد من هذه الظاهرة.

5. الآثار السلوكية والتربوية: يؤثر العنف الأسري على سلوك الأفراد، وخاصة الاطفال والمراهقين، حيث يتأثرون بشكل مباشر وكل المواقف تنطبع في ذاكرتهم، فيصبحون أكثر ميلا للعدوانية أو الانحراف السلوكي، والتعرض للعنف في مرحلة الطفولة يزيد من احتمالية تبنى سلوكيات منحرفة مثل تعاطي المخدرات والجريمة.

إذاً من أبرز التأثيرات السلوكية هي السلوك العدواني، وكذلك ضعف التحصيل الدراسي، فقد اثبتت الدراسات بأن الاطفال الذين ينشؤون في بيئات عنيفة يطورون سلوكيات عدوانية تجاه الاخرين، سواء داخل الأسرة أو في المدرسة والمجتمع، وايضا يعانون من ضعف التركيز والتحصيل الدراسي بسبب الضغوط النفسية التي يتعرضون لها. (الظاهر، 2016، ص211)

عليه ومن خلال عرضنا وتحليلنا لأسباب العنف الاسري والاثار المترتبة عليه، والتي تعتبر مدمرة وخطيرة على الفرد والاسرة والمجتمع، فهي تؤدي الى أضرار نفسية وجسدية وتؤثر على السلوك والتربية، كما تنعكس سلباً على الاقتصاد، وكذلك على التنشئة السليمة والعلاقات الاجتماعية المتمرة.

لذا فإن التصدي لهذه الظاهرة ومواجهتها والحد من اخطارها يتطلب جهوداً متكاملة تشمل التوعية والدعم النفسي والاجتماعي والتشريعات القانونية الرادعة، أي تظافر كل التخصصات والمهن ذات العلاقة، من بينها مهنة الخدمة الاجتماعية التي تسعى دائماً لمساعدة الافراد والجماعات والمجتمع لحل مشكلاتهم واشباع احتياجاتهم وتنمية قدراتهم

المبحث الثاني- دور الخدمة الاجتماعية في الحد من العنف الأسري:

أولاً- مفهوم الخدمة الاجتماعية وأهميتها في المجال الأسري:

تعرف الخدمة الاجتماعية الاسرية بأنها مجال مهني يهدف إلى تعزيز استقرار الأسرة، والحد من المشكلات الأسرية من خلال التدخلات التي يقوم بها متخصصون معدون إعداد نظرياً وعملياً للقيام بأدوارهم الوقائية والعلاجية والتأهيلية. فهي تعتمد على مجموعة من المبادئ المتمثلة في احترام كرامة الانسان، والتقبل والسرية وحق تقرير المصير، والمساعدة الذاتية، للوصول بالأفراد لحل مشكلاتهم واشباع احتياجاتهم وتنمية قدراتهم، وتمكينهم داخل اسرهم من التكيف الايجابي مع كل ما تواجههم من عقبات، لتحقيق الاستقرار المعيشي للأسرة كوحدة اجتماعية متماسكة.

وبناءً على ما سبق تعتبر الخدمة الاجتماعية الأسرية، هي الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين التي تهدف إلى كافة الإمكانيات والخدمات المتاحة في المجتمع لا شباع احتياجات ومواجهة مشكلات الافراد الاسرة المتنوعة منها الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، سعياً إلى تقوية وتنمية وإحداث تغييرات مقصودة في الجوانب الشخصية أو البيئية، وذلك لحمايتهم وتحقيق التنشئة الاجتماعية السوية لهم. (ابو المعاطي، 2009، ص70)

وبهذا نجد أن مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري تسعى جاهداً بأن لا تصل الأسرة وأفرادها إلى مشكلات تعوق استقرارها، لأنها تعتمد على قاعدة معرفية انتقائية وقيم مهنية ومهارات متنوعة على نطاق واسع للتعامل مع انظمة وانساق على أي مستوى.

إذا الخدمة الاجتماعية الأسرية، هي أحد مجالات مهنة الخدمة الاجتماعية التي تهدف الى تحسين مستوى التكيف الاجتماعي داخل الاسرة، وحل المشكلات الاسرية بما يضمن تحقيق التماسك الاسري والاستقرار النفسي والاجتماعي، وهي تعتمد على مناهج علمية وأساليب مهنية تتعامل مع الاسرة كوحدة اجتماعية اساسية، وتسعى الى تمكينها من تجاوز الازمات التي تواجهها مثل العنف الاسري وتقديم الدعم المناسب للأفراد المتضررين.

وتكمن أهمية الخدمة الاجتماعية: باعتبارها أداة حيوية وركيزة أساسية في مواجهة العنف الاسري، حيث تهدف الى تحقيق التوازن والاستقرار داخل الاسرة من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي لإفرادها وتبرز أهميتها في عدة جوانب ومنها:

- 1. تعزيز الاستقرار والتمسك الأسري:** الخدمة الاجتماعية تعمل على تقوية الروابط الأسرية عبر نشر ثقافة الحوار الاسري وتعزيز مهارات التواصل الفعال، مما يقلل من النزاعات ويمنع تحويلها إلى عنف، كما تساعد الاسر على تبني استراتيجيات تربوية إيجابية بدلاً من العقاب البدني او النفسي، وعندما يستدعي الامر تقوم بالتدخلات الوقائية والعلاجية التي تحد من تصاعد حالات العنف داخل الاسرة. وهذا ما تؤكد دراسة زيد، "بان الاسر التي تتلقى استشارات أسرية منتظمة تكون أقل عرضة للنزاعات العنيفة بنسبة 40% مقارنة بالأسر التي لا تستفيد من هذه الخدمات. (الزيد، 2020، ص112)
- 2. الوقاية من العنف الاسري قبل حدوثه:** وذلك بتعزيز الوعي الاسري والمجتمعي حول مخاطر العنف وآثاره السلبية على الافراد والاسرة والمجتمع، فالخدمة الاجتماعية

في المجال الاسري تلعب دورا هاما في التدخل المبكر لرصد المشكلات الاسرية قبل تفاقمها، من خلال برامج التوعية والارشاد، متمثلة في ورش العمل، والندوات، والجلسات الإرشادية التي تساهم في تقليل سلوكيات العنف داخل الاسرة.

3. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني: تحمل مهنة الخدمة الاجتماعية على عاتقها مسؤولية حماية الفئات الضعيفة مثل الاطفال والنساء بالدرجة الاولى ممن تعرضوا للأذى وتقديم الدعم لهم، وتوفير خدمات متخصصة لمساندة الضحايا، عبر تقديم جلسات علاج نفسي فردي وجماعي للمتضررين من العنف الأسري، وكذلك إحالة الحالات إلى الجهات القانونية والصحية، لضمان حصولهم على الدعم اللازم، وتمكينهم اقتصاديا ومهنيا، من خلال توفير فرص تدريب وتأهيل تساعدهم على تحقيق الاستقلالية.

4. إعادة تأهيل الجناة وتعديل سلوكهم: من خلال برامج تعديل السلوك لمنع تكرار العنف، باعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال الاسري، لا تقتصر فقط على دعم الضحايا او المعنفين؛ بل تسعى - أيضا - لى إعادة تأهيل الجناة عبر برامج العلاج النفسي والاجتماعي من خلال برامج تدريبية لكيفية التحكم في الغضب وحل المشكلات الاسرية دون اللجوء للعنف.

5. المساهمة في تطوير السياسات الاجتماعية لحماية الأسرة: تسهم الخدمة الاجتماعية في تقديم توصيات لصناع القرار حول السياسات والتشريعات اللازمة لحماية الأسر من العنف، كسن قوانين رادعة ضد من يرتكب العنف الاسري، وكذلك توفير مراكز حماية للضحايا المعنفين. حيث تؤكد العديد من الدراسات بأن تطوير التشريعات الخاصة بحماية الاسرة قلل من معدلات العنف الاسري في الدول التي تبنت هذه السياسات بنسبة تصل إلى 20%. (السعدي، 2014، ص210)

ثانيا- أهداف الخدمة الاجتماعية في المجال الأسري:

تسعى الخدمة الاجتماعية الى تحسين المجتمعات من خلال الاهتمام بالأسرة باعتبارها النواة الاولى للمجتمع وركزته الاساسية. وتنقسم أهدافها الى الاتي:

1. الأهداف الوقائية تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية دائما التعرف المبكر على المشكلات المحتملة لتحديد المنطلقات المحتملة لمعوقات الاداء الاجتماعي داخل الاسرة قبل تفاقمها، فهي تهتم بنشر التوعية حول مخاطر العنف الاسري من خلال الوسائل والبرامج المجتمعية المختلفة، بتقديم برامج توعوية وتثقيفية للأسر حول اساليب التربية السليمة والتواصل الفعال بين افراد الاسرة، بهدف الوقاية من المشكلات المحتملة،

وتمكين الاسرة من اكتساب المهارات، لإدارة النزاعات بطريقة صحية، ودعم الاسر المعرضة للخطر عبر برامج التدخل المبكر والخدمات الاستشارية، وذلك بالملاحظة والتقييم المستمرين من قبل الاخصائيين الاجتماعيين.

2. الأهداف العلاجية: حيث تهدف مهنة الخدمة الاجتماعية الاسرية الى حل المشكلات المتعلقة بالأسرة وكامل أفرادها، من خلال تقديم وتوفير خدمات المساندة والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا المعنفين والجناة على حد سواء، والذين يواجهون تحديات ومشكلات اثرت على تمسكهم الاسري والترابط والتوافق العلائقي، وذلك من خلال تبني استراتيجيات علاجية فعالة، وكذلك تقديم الإرشاد الأسري لمساعدة الأسر على تجاوز الأزمات، باستخدام الاخصائي الاجتماعي تقنيات العلاج السلوكي المعرفي لتعديل السلوك العنيف داخل الأسرة، لتوفير بيئة صحية.

3. الأهداف التنموية: تعزيز قدرات الاسرة، وذلك بالعمل على تنمية مهارات أفرادها في المجالات المتعددة مثل مهارات التواصل، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات السليمة، مما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ويخلق جو اسري خالي من المشاحنات والاضطرابات، وايضا تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية جاهدة الى تطوير الموارد البشرية لأفراد الاسرة في مساعدتها على استثمار مواردها المادية والبشرية بشكل فعال لتحقيق رفاهيتها، ومساعدة الضحايا على تحقيق الاستقلالية من خلال برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، مع العمل على إعادة تأهيل الجناة من خلال برنامج ضبط الغضب وإعادة الدمج المجتمعي، وكذلك توفير بيئات امنة وداعمة للضحايا، مثل مراكز الإيواء والاستشارات الاسرية. ومن خلال هذه الاهداف، تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال الاسري إلى تحقيق التوازن والاستقرار داخل الاسرة.

ثالثا- الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الاسري:

1. دور المساعد: يعمل الاخصائي الاجتماعي كمساعد من خلال تقديم الخدمات المباشرة للأسرة وأفرادها، مثل تقديم الدعم النفسي، وتسهيل الوصول إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم،

2. دور الممكن: يعمل الاخصائي على تمكين أفراد الاسرة وذلك من خلال تعزيز قدراتهم ومهاراتهم، مما يساعدهم على مواجهة التحديات التي تواجههم في حالات العنف للحد منه. (العنبي، 2019، ص67)

3. **دور الوسيط:** ومن خلال هذا الدور يتدخل الاخصائي الاجتماعي بين الأطراف المتنازعة داخل الأسرة لمحاولة تهدئة النزاع والوصول إلى حلول ترضي الجميع، فيكون دوره حل المشكلات والنزاعات الاسرية بهدف الوصول الى حلول توافقية.
4. **دور المدافع:** يدافع الاخصائي الاجتماعي عن حقوق أفراد الأسرة المتضررين من العنف الأسري ويعمل على تأمين الحماية القانونية لهم، فيتولى مسؤولية الدفاع عن حقوق ضحايا العنف وضمان حصولهم على حقوقهم. (العامري، 2021، ص58)
5. **دور المفاوض:** يعتبر هذا الدور مهم بالنسبة لتدخل الاخصائي الاجتماعي في حالات العنف الاسري، لأنه يحضر مع كل الاطراف لحل النزاعات، وتقليل حدتها وتحسين العلاقات الاسرية، حتى تسودها الحب والوئام والانسجام.
6. **دور المعالج:** يقوم الاخصائي الاجتماعي بتقديم خدمات العلاج النفسي والاجتماعي للضحايا والمعتدين، بهدف تصحيح سلوكياتهم وتعزيز الاستقرار الأسري، وذلك من خلال دراسة المشكلة المرتبطة بأفراد الاسرة ذات العلاقة سواء كانت مرتبطة في قصور في اداء ادوارهم او قصور في اشباح احتياجاتهم، وصولاً لوضع الحلول لعلاجها.
7. **دور المرشد:** ويكون دوره مرشدا نفسيا واجتماعيا بتوجيه الاسرة وأفرادها من اجل مساعدتهم على التعامل مع المشكلة الناجمة على العنف الاسري بطرق ايجابية، فدور الاخصائي كمرشد هو أحد أهم الأدوار المهنية وخاصة في التعامل مع اثار العنف. (النجار، 2022، ص93)
8. **دور المخطط:** يقوم الاخصائي الاجتماعي بدوره كمخطط لمساعدة الاسر لتحقيق أهدافها من خلال تحديد اولويتها بناء على دراسة الواقع لتحديد المشكلات والامكانيات والموارد ووضع الخطط لمواجهتها.
9. **دور المعلم:** يقوم بدور المعلم باكتساب أعضاء النسق الاسري الذي يعاني من مشكلة العنف الاسري مهارات وطرق ووسائل الاتصال والتفاعل السليمة، وكذلك تعليم نماذج سلوكية ايجابية لكل عضو له علاقة بالعنف أو مسبب له داخل الأسرة، و- أيضا - تعليم طرق حل المشكلات بطرق بعيدة عن اثاره العنف المتبادل.
- ويستخدم الاخصائي الاجتماعي بعض الاستراتيجيات من أجل القيام بدوره في مواجهة العنف الأسري:**

. استراتيجية بناء الاتصالات الأسرية: وتهدف هذه الاستراتيجية الى مرور المشاعر والافكار بين ابناء الاسرة في انسيابية وفي إطار مناخ نفسي واجتماعي بعيد عن العنف

والتوتر، ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الاتصالات داخل الأسرة او فتح قنوات اتصال جديدة فعالة في تغيير سلوك العنف الممارس داخل الأسرة.

استراتيجية تغيير القيم وتوضيح المعايير الأسرية: وتهدف هذه الاستراتيجية تحديد ضوابط ومعايير ويتم في ضوءها التفاعل الاسري والاتفاق على طرق حل المشكلات داخل النسق الاسري والتركيز على تغيير الحدود المسببة للعنف، ومساعدة افراد الأسرة على الاتفاق لترتيب أهمية الاشياء في السلم القيمي للأسرة بما يجنبها العنف بين أفرادها.

استراتيجية إعادة التوازن: وتهدف هذه الاستراتيجية للوصول بنسق الأسرة الى حالة التوازن والاستقرار من خلال تحديد نقاط الضعف في البناء الاسري والتي تؤثر على التوافق الاسري وتعيق ادائها لأدوارها كنقطة البداية في عملية التغيير والاصلاح، ومساعدة الأسرة على تحديد الاهداف العلاجية، وتنمية قدراتها على مواجهة المواقف المختلفة دون عنف.

رابعاً- التحديات التي تواجه مهنة الخدمة الاجتماعية في الحد من العنف الأسري:

1. ضعف الاعتراف المجتمعي بدور الاخصائي الاجتماعي: يعاني الاخصائيون الاجتماعيون من عدم تقدير المجتمع وأفراده لدورهم في معالجة المشكلات الاسرية مما يقلل من فاعلية تدخلهم.

2. القيود الثقافية والاجتماعية: تسود في بعض المجتمعات مفاهيم خاطئة تبرر العنف أو تدعو الى التسرير عليه حفظاً على سمعة الأسرة او على تماسكها وخاصة امام الراي العام. (فهيم، 2016، ص201)

3. التطورات والتغيرات المجتمعية المتسارعة: التي تطرأ على المجتمع والأسرة، ما يفقد المتخصصين لبعض المعايير التي بها يستطيعون دراسة هذه المشكلات.

4. نقص التأهيل والتدريب المهني: ضعف الاعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين في بعض الاحيان، وخاصة في الجانب الميداني، وكذلك عدم وجود دورات تدريبية كافية تواكب التطورات والتغيرات المجتمعية وخصوصاً التي تتعلق ببرامج ومشكلات الأسرة وافرادها.

5. ضعف الدعم المؤسسي والمالي: قلة الموارد والامكانيات المخصصة من قبل الدولة ومكاتب الشؤون الاجتماعية لمواجهة مشكلة العنف الاسري.

6. نقص التشريعات والسياسات الداعمة: تفتقر بعض الدول ومن بينها ليبيا الى قوانين واضحة وفعالة وصارمة لحماية ضحايا العنف الاسري، مما يعيق جهود

الإخصائيين الاجتماعيين في تقديم الدعم اللازم، والعمل بأريحية وحماية قانونية يستطيعون من خلالها العمل وتقديم برامج وقائية وعلاجية. (حجازي، 2012، ص121).

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

1. إن لمهنة الخدمة الاجتماعية دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة العنف الأسري من خلال برامجها العلاجية والتأهيلية لتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية.
2. تُعدّ أسباب العنف الأسري نتيجة تفاعل معقد بين عدة عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.
3. إن العنف الأسري له آثار نفسية وجسدية واجتماعية خطيرة على الضحايا ، وخاصة الأطفال
4. إن للأخصائيين دوراً محورياً في مواجهة العنف الأسري يتمثل في تقديم الدعم النفسي والارشاد الأسري والتدخل في حالات الطوارئ والتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير الحماية اللازمة.
5. احتياج الاخصائي الاجتماعي للتدريب والتأهيل المهني لتطوير مهاراته المهنية في مجال التعامل مع قضايا العنف الأسري.
6. ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة مثل الشرطة والشؤون الاجتماعية والقضاء.
7. الحاجة لتطوير البرامج الوقائية والتوعوية داخل المؤسسات التعليمية والمجتمعية لرفع الوعي المجتمعي بالعنف الأسري وخطورة آثاره وطرق الوقاية منه.
8. ضعف الإطار المؤسسي والتشريعي يقلل من فاعلية التدخل المهني، ويساعد في زيادة العنف الأسري.

ثانياً - التوصيات:

1. إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة العنف الأسري من قبل التخصصات ذات العلاقة.
- 2- تفعيل الدور الوقائي لمهنة الخدمة الاجتماعية بإعداد برامج توعوية وتنظيم ورش تدريبية لتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر العنف الاسري، واثاره السلبية على الاسرة والمجتمع.
3. تأسيس وحدات حماية اسرية داخل المؤسسات المختلفة لكل بلدية او مدينة.

4. العمل على تطوير قدرات ومهارات ومعارف الاخصائيين الاجتماعيين من خلال برامج تدريبية متخصصة ومستمرة في مجال العنف الاسري
5. الحد من الوصم الاجتماعي المرتبط بالعنف الاسري، من خلال تنفيذ حملات توعوية تهدف الى كسر حاجز الصمت حول العنف الأسري وتشجيع الضحايا على التبليغ وطلب المساعدة.
6. تفعيل التشريعات والقوانين الرادعة لمعاقبة مرتكبي العنف الأسري.

المراجع:

1. أحمد الشامي، العنف الجنسي في المجتمعات العربية، دراسة نقدية، دار النهضة العربي، القاهرة، 2018.
2. أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999.
3. حسن الشريف، الإهمال التعليمي وأثره على مستقبل الأبناء، دار الفكر العربي، الجزائر، 2021.
4. حسن الموسوي، الإعلام الجديد والعنف الاسري، دراسة ميدانية، مركز دراسات الإعلام، 2022.
5. خالد الزيد، التدخلات المهنية في مواجهة العنف الاسري، الرياض، 2020.
6. خالد العتيبي: الخدمة الاجتماعية الأسرية، مفاهيم وتطبيقات، دار النهضة العربية، مصر، 2019.
7. خالد الغامدي، اضطرابات القلق عند الأطفال المعنفين، دار الميدان، جدة، 2019.
8. سال سيفر، كيف تكون قدوة حسنة لأبنائك، عالم الكتاب، القاهرة، ط2، 2004.
9. سمير الجوهري، التنشئة الاجتماعية والعنف الاسري، مركز دراسات الاسرة، 2018.
10. سهيلة محمود: العنف ضد المرأة اسبابه وأثاره، المعزز للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
11. صالح خالط، دراسة بعنوان أهمية التخصص المهني ودوره في تحسين جودة عملية المراجع، مجلة جامعة صيراته، العدد الرابع، صيراته، 2018.
12. عبد الجواد خائص: ضحايا مرتكبي العنف الأسري في الأردن، عمان، 2004.
13. عبد العزيز القحطاني، الإنتاجية والعمل في ظل العنف الأسري، جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2021.
14. عبد الله الهاشمي، العنف الأسري والسلوك الإجرامي لدى المراهقين، دار الفكر، الكويت، 2019.
15. عبد الناصر حامد، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.
16. على الظاهر، الأوضاع الاقتصادية والعنف الأسري في الوطن العربي، دار المعرفة، القاهرة، 2016.
17. فهد الساعدي، الاصابات الجسدية الناجمة عن العنف الاسري، دار الحكمة، الرياض، 2021.
18. ليلي النجار، التوجيه والارشاد الاسري في الخدمة الاجتماعية، دار الحرم، 2022.
19. ماهر أبو المعاطي، الاتجاهات الحديثة في مجالات الخدمة الاجتماعية، مكتبة زهراء الرياض، القاهرة، ط1، 2009.
20. محمد العامري، حماية الاسرة من العنف ودور الخدمة الاجتماعية، المكتبة المصرية، 2021 القاهرة.

21. محمد سيد فهمي، العنف الأسري التحديات واليات المعالجة، المكتب الجامعي الحديث، ط2، الاسكندرية.
22. محمود الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية، نطاقات وتفاعلات، دار الاسراء، بيروت، 2006.
23. محمود السيد، القوانين والعنف الاسري، المركز العربي لحقوق الإنسان، القاهرة، 2019.
24. محمود حجازي، العنف الأسري أسبابه وأثاره النفسية والاجتماعية، دار الفكر العربي، 2010.
25. مصطفى التبر، العنف العائلي، مطابع اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1997.
26. ناصر العنزي، العنف الأسري وأثره على العلاقات الاجتماعية، دار الساقى، الرياض، 2019.
27. نبيل السعدي، القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الاسرة من العنف، المعهد العربي للبحث والتطوير، بغداد، 2014.
28. ندى عبد الرحمن، العوامل النفسية المؤدية للعنف الأسري المركز العربي للدراسات، بيروت 2018.
29. نظيمة أحمد الخدمة الاجتماعية المعاصرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006.
30. هند الميزر حجازي، دراسة بعنوان : (الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في التعامل مع العنف الأسري في السعودية)، الرياض، 2012.
31. American psychological Association (APA). 2020. Understanding and preventing family violence. Retieved from Johnson, M.P.(2008).A Typology of Domestic violence: Intimate terrorism ,violent resistance, and situational couple violence. Boston: North eastern university press
32. united nations office on Drugs and crime (UNODC). 2019. Hand book on effective prosecution responses to violence against women and girls. ..United nations